اقتصاد

إيران: الإصلاحيون يستخدمون فزاعة الاقتصاد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أصبح التيار الإصلاحي الإيراني ومعارضو المحافظين يركزون في حملتهم الانتخابية لصالح المرشح الإصلاحي على إخافة الشارع الانتخابي اقتصادياً من المرشح سعيد جليلي، المحسوب على صقور المحافظين، مستغلين توقع شرائح إيرانية باحتمال مزيد من التدهور الاقتصادي في حال فوزه بالرئاسة في الجولة الثانية للانتخابات، الجمعة المقبل، في ظل سياساته المتشددة ضد الولايات المتحدة، وفي التفاوض معه بشأن الملف النووي ورفع العقوبات.

وتحت تأثير هذه الأجواء، سجل سعر الدولار ارتفاعاً جديداً في الأيام الأخيرة ليتجاوز، أمس، 620 ألف ريال للدولار.

وعزا ناشطان في السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية، تواصلت معهما «العربي الجديد»، أسباب ارتفاع سعر الصرف هذه الأيام إلى المخاوف في السوق من احتمال اختيار المرشح المحافظ سعيد جليلي رئيساً للبلاد، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الدولار في فصل الصيف عادة، ما يزيد الأسعار. وقال المضارب في السوق الموازية سعيد، لـ«العربي الجديد»، إنه مع زيادة حظوظ المرشح المحافظ سعيد جليلي على حساب المرشح المحافظ الخاسر محمد باقر قاليباف نهاية الأسبوع الماضي في استطلاعات الرأي، بدأت ردة فعل سلبية في سوق العملات، انعكست في زيادة سعر الصرف بسبب المخاوف من فوز جليلي بالرئاسة.

وأشار إلى أن الأسعار بدأت تزداد أكثر منذ مساء أول من أمس، بعد الإعلان عن جولة إعادة للانتخابات الرئاسية بحضور المرشح جليلي، الذي حل ثانياً في النتائج إلى جانب المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان الذي تصدر نتائج الجولة الأولى.

يشار إلى أن ثمة انطباعاً لدى الشارع عن أنّ ظفر جليلي بالرئاسة سيؤدي إلى تكثيف العقوبات وتشديد تطبيقها، ويستغل الإصلاحيون الانطباع لتعزيزه عبر العمل بشكل جاد خلال هذه الأيام على إخافة الشارع من احتمال فوز جليلي لزيادة فرص فوز المرشح الإصلاحي.

لكن المضارب أمير علويان يعزو السبب الرئيسي لزيادة سعر الدولار إلى قدوم فصل الصيف وارتفاع الطلب على الدولار في ظل زيادة الرغبة في السفر لدى الإيرانيين في هذا الموسم، لكنه قال إن لعامل المخاوف من فوز جليلي أيضا دور بدأ يزداد مع تكثيف الإصلاحيين هجماتهم الإعلامية ضده، وبسبب الانطباع غير المريح عن سياساته الاقتصادية. وخلال حملته الانتخابية، يركز جليلي على ضرورة العمل على إفشال العقوبات الأميركية، من دون الحديث عن رفع العقوبات عبر التفاوض، وهو ما زاد المخاوف بشأن الوضع الاقتصادي الإيراني المتأزم، الذي يؤكد المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان ومراقبون أن هذا الوضع لن يتحسن من دون رفع العقوبات.

ويسعى جليلي إلى طمأنة الشارع من خلال حديثه عن أنه سيرفع معدل النمو إلى 8% في حال ظفره بالرئاسة، وأنه سيكبح جماح التضخم الذي يبلغ حاليا نحو 40%.

ويؤكد جليلي ضرورة سحب ورقة العقوبات من أميركا عبر إفشال مفاعيلها من خلال استغلال الطاقات الداخلية وتفعيل القدرات والطاقات في العلاقات الإيرانية مع بقية الدول. وأكد مراراً أن العالم ليس بلداً أو بلدين، في إشارة إلى الولايات المتحدة، وانتقاده إصلاحيين ومحافظين معتدلين اعتبروا أن حل مشكلات البلاد الاقتصادية مرتبط بالتوصل إلى تفاهم واتفاق مع واشنطن.

ارتفاع حيازات البنوك المركزية من الذهب

كشف مصرف يو بي إس (UBS) الاستثماري أنّ حيازات البنوك المركزية من الذهب بلغت 37 ألف طن بنهاية عام 2023، وهو ما يمثل 16,7% من إجمالي احتياطيات البنوك المركزية من النقد الأجنبي. وتحتفظ البلدان متقدمة النمو بأكبر الاحتياطيات، وتأتي الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفرنسا في طليعتها.

وفي تقريره، الصادر الأسبوع الماضي، سلّط «يو بي إس» السويسري الضوء على الاهتمام المستمر بالذهب من قبل البنوك المركزية، مؤكداً دوره أداةَ تحوط ضد التضخم، ووسيلة تنويع استثماري في أوقات ضغوط السوق، وأصلاً مالياً موثوقاً به في أوقات الاضطرابات الاقتصادية. وقال التقرير إنّه «في أعقاب الحرب الأوكرانية (فبراير 2022) وتجميد ما يقرب من 300 مليار دولار من الأصول الأجنبية الروسية، زادت البنوك المركزية من احتياطاتها الذهبية، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى البلدان الأصغر المعرّضة للعقوبات الغربية».

(Getty)

لقطات

مصر توقّع 4 اتفاقيات في مجال الأمونيا الخضراء

قال مجلس الوزراء المصري، أمس الأحد، إن صندوق مصر السيادي وقّع أربع اتفاقيات في مجال الأمونيا الخضراء مع عدد من المطورين الأوروبيين، بتكلفة استثمارية تصل إلى نحو 33 مليار دولار. وأضاف المجلس في بيان أن «رئيس الحكومة مصطفى مدبولي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية المُفوض الأوروبي للتجارة، فالديس دومبروفسكيس، شهدا توقيع اتفاقيتي تعاون لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء؛ الأولى في محيط منطقة رأس شقير (شرق)، والثانية في منطقة جربوب (غرب)». وأضاف بيان مجلس الوزراء أنه «في ما يتعلق بالاتفاقية الأولى، تم توقيعها مع شركة داي انفراستركشر DAI، بقيمة 11 مليار دولار.

«أرامكو» ترفع سعر الغاز بالسوق المحلية

أعلنت شركة أرامكو السعودية عن رفع سعر بيع غاز البترول المسال «أسطوانات الغاز» في السوق المحلية بنسبة 9,5%، لتصل إلى 1,04 ريال للتر، ورفع الكيروسين بنسبة 43%، ليصل إلى 1,33 ريال للتر، وفقاً لوكالة بلومبيرغ. وتستخدم أسعار البيع الرسمية التي تحددها أرامكو لغاز البترول المسال مرجعاً لعقود توريد المنتج من الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي، فيما تستخدم أسعار البيع الرسمية لسوناطراك لغاز البترول المسال معياراً لمنطقة البحرين المتوسط والأسود وتركيا. وكانت شركتا النفط السعودية أرامكو وسوناطراك الجزائرية، قد خفضتا أسعار البيع الرسمية لمعظم منتجات غاز البترول المسال في شهر يونيو/ حزيران مقارنة بشهر مايو/ أيار.

انخفاض أسعار المنتجين الصناعيين في الأردن

انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين في الأردن حتى نهاية مايو/ أيار الماضي، بنسبة 1,04%، ليبلغ 107,39 نقاط مقابل 108,52 نقاط لنفس الفترة من العام الماضي. وأشار التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أمس، أن هذا الانخفاض في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، جاء نتيجة لانخفاض أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 1,26%، وأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 3,27%، في حين ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 4,42%. وفقاً للتقرير، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين في مايو الماضي بنسبة 0,14%، ليبلغ 107,92 نقاط مقابل 107,76 نقاط للشهر ذاته من عام 2023.

أخبار عظيمة من مصر... فتش عن الإمارات

مصطفى عبد السلام

ثلاثة أخبار تتعلق بالاقتصاد المصري كُشِف عنها هذا الأسبوع، ويمكن وصفها بالجيدة، وتشير في ظاهرها إلى حدوث تطورات إيجابية على مستوى التدفقات الدولارية واستقرار سوق الصرف، وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي، ومعالجة أزمة عجز أصول البنوك من النقد الأجنبي، وهي المشكلة التي كادت أن تهدد أموال المودعين.

الخبر الأول هو تراجع ديون مصر الخارجية بنحو 4,6% في البرع الأول من العام الجاري، لتسجل نحو 160,607 مليار دولار بنهاية مارس/آذار الماضي، مقارنة بـ168,035 مليار دولار في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، بانخفاض قيمته 7,427 مليارات دولار. ومن المتوقع أن يواصل الدين تراجعه في الربع الثاني من العام، رغم توسع الحكومة في الاقتراض.

الخبر الثاني هو ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، إلى أعلى مستوياته، حيث أظهرت بيانات البنك ارتفاع الاحتياطي إلى 46,125 مليار دولار في مايو/أيار الماضي، مقابل 41,057 مليار دولار في إبريل/ نيسان 2024، ويعد هذا أكبر احتياطي منذ فبراير 2020.

أما الخبر الثالث فهو ما كشفته بيانات البنك المركزي المصري، من أن صافي الأصول الأجنبية في الجهاز المصرفي تحول إلى فائض بنحو 14,3 مليار دولار في مايو الماضي، لأول مرة منذ 28 شهرا. وكانت هذه الأصول قد تحولت إلى عجز حاد تجاوز 27 مليار دولار، وهو ما مثّل قلقاً شديداً للمتعاملين مع البنوك من أصحاب الودائع.

لكن عند تحليل تلك التطورات الثلاثة الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد المصري هذه الأيام، نجد أن سببها الرئيسي ومصدرها الأساسي عامل خارجي، هو أموال الإمارات وصفقة مشروع رأس الحكمة، والبالغة قيمتها 35 مليار دولار حُولت فعلاً إلى مصر على شريحتين، وأنها ليست ناتجة مثلاً عن حدوث طفرة في إيرادات النقد الأجنبي، سواء من أنشطة رئيسية مثل الصادرات والسياحة وتحويلات المغتربين وقناة السويس ومبيعات النفط والغاز، وليست ناتجة عن نجاح الحكومة في مضاعفة أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عن ترشيد الحكومة الاقتراض الخارجي، بل العكس هو ما حدث؛ حيث أُبرمت صفقات جديدة تم بمقتضاها الحصول على عشرات المليارات من الدولارات في صورة قروض ومنح من صندوق النقد والبنك الدوليين وبريطانيا واليابان والاتحاد الأوروبي وغيرها. معركة الحكومة المصرية مع أعباء الدين الخارجي خلال النصف الأول من العام ستمر بسلام، لكن ماذا عن الفترة المقبلة؟ خاصة أن أرقام البنك المركزي تؤكد أنه سيتعين على الدولة سداد نحو 32,8 مليار دولار خلال العام الجاري.

المغرب يسعى إلى ضبط قروض الاستهلاك

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يتراجع في الأعوام الأخيرة انشغال بنك المغرب وجمعيات حماية المستهلك بمخاطر إفراط أفراد وأسر في الحصول على قروض الاستهلاك، لما يمثله ذلك من تهديد للمقترضين ومؤسسات الإقراض في حال تعذر سداد الديون.

ولاحظ تقرير الإشراف البنكي، الذي أصدره البنك المركزي في العام الماضي، أن الأفراد الذين تقل إيراداتهم عن 400 دولار في الشهر يمثلون 32% ضمن ملفات قروض الاستهلاك، بفي حين يمثل من تتراوح إيراداتهم بين 400 و600 دولار نسبة 23%، والذين تتعدى إيراداتهم 600 دولار نسبة 45%.

وتشير الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك في دراسة لها إلى أن الدوافع التي تحرض الأشخاص على السعي إلى الحصول على قروض الاستهلاك تكمن في الرغبة في شراء سيارة وتجهيز المنزل وتأمين مصاريف تعليم الأبناء، وضمان إيرادات مالية للإنفاق على مستلزمات الأعياد والحفلات ومواجهة مصاريف مرتبطة بالعلاج، غير أنّ حوالي ثلث المقترضين يستعملون قروضاً جديدة من أجل سداد قروض سابقة. وبادرت الجمعية المهنية لشركات التمويل، تحت إشراف البنك المركزي، أول من أمس، إلى إصدار ميثاق أخلاقي بهدف وضع ضوابط للعلاقة بين شركات قروض الاستهلاك ووسطاء الائتمان، بما يساعد على تطور السوق في إطار من النزاهة عبر حماية الأسر الأكثر هشاشة من أخطار الاستدانة المفرطة.

وأريد من وراء وضع الميثاق تحديد القواعد الدنيا التي يفترض في شركات التمويل ووسطائها الالتزام بها تجاه العملاء، بهدف الارتقاء بمستوى معايير المهنة، ومحاربة الممارسات غير المشروعة والمتعارضة مع مصالح العملاء والوقاية من مخاطر الاستدانة المفرطة وتجنب السلوكيات ذات الأثر السلبي على الفاعلين المعنيين بالميثاق.

ويتصور رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك مديح وديع أن محاصرة الإمعان في الاقتراض من قبل الأسر يستدعي تشريعاً يضع سقفاً للاستدانة. ويذهب وديع في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنه إذا كانت السلطات المعنية فرضت سقفاً من إيرادات الموظف حدد بـ150 دولاراً يفترض الاحتفاظ بها بعد اقتطاع مستحقات المصارف أو شركات تمويل الاستهلاك، فإن ذلك المبلغ لم يعد كافياً كي يواجه به الشخص نفقاته.

نقل

مواصلات غزة خطرة وبدائية... «الكارو» ومقطورات صغيرة

دفعت الحرب المتواصلة منذ 268 يوماً، سكان غزة إلى اللجوء إلى وسائل نقل خطرة وبدائية، منها مقطورات صغيرة غير آمنة تجرها السيارات أو عربات تجرها الأحصنة أو المشي على الأقدام لفترات طويلة

غزة ـ **علاء الحلو**

يتشبث الفلسطيني رمضان العالول بحافة مقطور حديدي صغير (مجرور) تم تركيبها خلف سيارة أجرة بعد أن فقد الأمل بالحصول على مقعد مريح داخل المركبة، في ظل أزمة المواصلات الخانقة التي سبّبها النقص الحاد بالوقود داخل قطاع غزة. ويسبّب الإغلاق الإسرائيلي الكامل للمعابر المؤدية إلى غزة منذ بداية العدوان قبل تسعة أشهر، ومنع دخول مختلف المواد الأساسية وفي مقدمتها مشتقات البترول، خلقَ أزمة حقيقية في قدرة الفلسطينيين على الحركة، كما زادت حدتها بعد سيطرة الاحتلال على معبر رفح مطلع شهر مايو/ أيار الماضي. دفعت الأزمة الحادة في وسائل النقل، والأعداد القليلة للسيارات، الفلسطينيين إلى إيجاد حلول غريبة وغير معهودة للقدرة على الحركة، سواء بالتنقل عبر العربات التي تجرها الأحصنة (الكارو)، أو ربط المقطور بسيارات الأجرة، أو التكاتك، أو الباصات، أو الشاحنات، وغيرها من وسائل النقل البدائية، فيما يتزاحم الرُكاب داخل السيارات التي باتت تحمل أضعاف حمولتها الطبيعية.

ويقول رمضان العالول لـ «العربي الجديد» إن الأزمة الشديدة في الوقود، والارتفاع الجنوني في أسعاره خلق واقعاً جديداً في عالم المواصلات، بعد توقف نسبة كبيرة من السيارات عن العمل، وتضرر نسبة أخرى بفعل القصف الإسرائيلي، إذ تضاعف الاعتماد على العربات التي تجرها الأحصنة، أو العربات الحديدية والخشبية التي يتم ربطها بالسيارات. ويُبين العالول أن مجموعة من العادات الجديدة باتت ترافق أزمة المواصلات، حيث يتم تخصيص المقاعد الأمامية للسيدات، في حين يركب الرجال والشبان في المقطورة، أو يصعدون على ظهر الشاحنات التي غيّرت تخصصها من نقل البضائع إلى نقل الأفراد، بفعل إغلاق المعابر، ومنع الاحتلال دخول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية والبضائع.

يسبّب التهجير الإسرائيلي القصري لمئات الآلاف الفلسطينيين، وتجميعهم في مناطق مُحددة بدعوى أنها «مناطق آمنة» خلق حالة من التكدس الشديد، يُرافقها زيادة عديدة في القدرة على التنقل والحركة، كذلك في الحصول على الخدمات الأساسية، من ماء، وغذاء، ودواء، ما بات يدفع الفلسطينيين إلى الاعتماد الكبير على الأحصنة والحمير في تسهيل عمليات النقل، ما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة منها إلى جانب إصابة أعداد أخرى بجراح غائرة بفعل ساعات العمل الطويلة، وغياب الراحة المطلوبة، علاوة على الشّح في الأعلاف جراء إغلاق المعابر. ويصف النازح الفلسطيني عطا سالم المواصلات اليومية من وإلى سوق دير البلح الذي افتتح فيه بسطة لبيع المنظفات بأنها «معاناة مُتكررة» إذ يضطر إلى المشي مسافة طويلة، أو الانتظار أمام خيمته في حال كان يحمل بضاعة إلى حين وصول وسيلة النقل المُناسبة، «أو حتى غير المناسبة». ويلفت سالم لـ «العربي الجديد» إلى أن المواصلات قبل الحرب كانت مُريحة من كل النواحي، سواء بالتسعيرة المعقولة، أو بالجلسة المُريحة خلال الطريق، أو حتى بالقدرة على الوصول إلى أي نقطة يحتاج إليها، موضحاً أن التنقل في ظل الأزمة الحالية يزيد من إرهاق الراكب الذي ينتظر طويلاً تحت أشعة الشمس، فيما يركب على مقطور مكشوف للشمس، والأتربة والغبار والمياه العادمة التي تملأ الطرقات. ويوضح سالم أنه لم يعُد يكترث لنوع الوسيلة التي ستوصله، بعد أن جرّب مختلف وسائل النقل، بدءاً بـ «عربات الكارو»، والشاحنات، وصولاً إلى الركوب على عربات وكبائن مقطورة «ركبت في بعض المرات على تراكتور زراعي، وشاحنة تحمل صهاريج المياه المفلترة»، يُرجع السائقون سبب تركيب الكبائن والمقطورات الصغيرة خلف السيارات والعربات، إلى ارتفاع أسعار الوقود لأكثر من عشرة أضعاف، حيث يتيح لهم المقطور المُلحق إضافة المزيد من الرُكاب، أملاً بتعويض الثمن المُرتفع للوقود، كذلك قطع الغيار باهظة الثمن، فيما يدفع النقص الحاد عدداً من السائقين إلى خلط الوقود بزيت القلي، على الرغم من ضرره الصحي المُضاعف على الرئتين والجهاز التنفسي.

وعلى الرغم من خطورة هذا النوع من المواصلات نظراً إلى عُرضتها للحوادث بفعل الأعداد الكبيرة للرُكاب، وانكشافها وعدم امتلاكها أيّاً من وسائل الحماية أو الراحة، إلا أنها مُرتفعة الثمن، إذ تصل تسعيرة الانتقال إلى مكان قريب لخمسة شواكل، مقابل شيكل واحد قبل الحرب، وتتضاعف التسعيرة مع زيادة المسافة. (الدولار يساوي 3,72 شواكل تقريباً). وتدفع حالة التكدس والضيق الشديد في الطرقات، وعدم قدرة المركبات على الوصول إلى مختلف المناطق، عدداً من المواطنين إلى اعتماد عربات الدفع اليدوية لتوصيل الزبائن، لقدرتها على التحرك بسلاسة بين الخيام، وفي المناطق الضيقة، والتي لا تسمح بمرور العربات.

ويقول الثلاثيني الفلسطيني أيمن علاوي، وهو صاحب عربة دفع يدوية إنه يقف يومياً أمام مراكز توزيع المساعدات لنقل الزبائن إلى بيوتهم أو خيامهم بمقابل مادي يعينه على تدبر متطلبات أسرته، فيما يستأجر البعض عربات للعمل عليها مقابل مناصفة الأجر مع صاحبها.

مقطورات لنقل أعداد كبيرة من الركاب في ظل أزمة المواصلات (العربي الجديد)

الأردن

الحر يرفع أسعار المحاصيل الزراعية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يخشى المزارعون الأردنيون من تلف محاصيلهم هذا العام كلياً أو جزئياً، بسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات لم تعتدها البلاد سابقاً، إذ لامست في بعض المناطق، لا سيما الأغوار، 50 درجة مئوية. جاء ارتفاع درجات الحرارة مع بدء إنتاج المحاصيل الزراعية من الخضراوات والفواكه في مناطق عدة، خاصة في الأغوار، المعروفة أيضاً بارتفاع درجات الحرارة. ويحقق الأردن فائضاً في الإنتاج من عدة أصناف من الخضار، مثل البندورة والخيار والبطاطا معظم أشهر السنة، فيما يتم استيراد بعض الكميات لتلبية احتياجات السوق من مناشئ مختلفة كالليمون والثوم وغيرهما، إضافة إلى أصناف مختلفة من الفواكه.

قال مدير اتحاد المزارعين الأردنيين محمود العوران لـ«العربي الجديد» إن درجات الحرارة ستؤدي إلى تلف كثير من المحاصيل والتسبب بخسائر كبيرة للمزارعين، إضافة إلى الحاجة لكميات كبيرة من المياه لغايات الري، وهي غير متوفرة في ظل محدودية الموارد المائية، لا سيما في فصل الصيف. وأضاف أن درجات الحرارة المرتفعة تؤدي أيضاً إلى سرعة نضوج المحاصيل الزراعية وارتفاع الكميات الموردة إلى السوق بما يزيد عن حاجة الاستهلاك، وبالتالي عدم إمكانية تسويق كميات كبيرة منها وتلفها وانخفاض أسعارها إلى ما دون الكلف.

وأشار إلى أن محاصيل زراعية تعرضت للتلف في منطقة المفرق شمال شرق العاصمة عمّان، وخاصة البندورة (الطماطم) والبطيخ، وتمت مخاطبة وزارة الزراعة لحصر الأضرار التي لحقت بالمزارعين. وتوقع ارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة، مع زيادة درجات الحرارة وقلة الكميات المورّدة إلى السوق المحلي، حيث تتعرض المحاصيل إلى تلف الأزهار. وطالب الحكومة بدعم المزارعين، خاصة مع التغير المناخي، وتوجيه المراكز البحثية لغايات دفع الإنتاج الزراعي حسب المناطق، بحيث يتم إنتاج أصناف تتكيف مع درجات الحرارة، وذلك لتعزيز الأمن الغذائي والمحافظة عليه. «المركز الوطني للبحوث الزراعية المزارعين ومربي الثروة الحيوانية» حذّر من تأثير ارتفاع درجة الحرارة على الثروتين الحيوانية والنباتية. وقال المدير العام للمركز نزار حداد إن موجات الحر التي شهدتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية، سجلت أعلى درجات حرارة في عدة أماكن حول العالم، وهي ظاهرة جاءت نتيجة لتغير المناخ وتؤثر سلباً على الناس والحيوانات والنباتات.

وأشار إلى أن درجات الحرارة المرتفعة جداً فوق 40 درجة مئوية يمكن أن تؤدي إلى توقف التمثيل الغذائي في المحاصيل، ويمنع ذلك نقل العناصر الغذائية، مما يكون له تأثير سلبي كبير على نمو الثمار، ويقلل بشكل كبير من قدرتها على الوصول إلى درجات النضج القابلة للتسويق. وأكد ضرورة أخذ الاحتياطات والتوصيات اللازمة، حفاظاً على السلامة الشخصية للمزارعين، ومنها تقليل الاحتكاك مع أشعة الشمس المباشرة، ويفضّل عدم التعرض لشمس الظهيرة شديدة الحرارة، مع لبس غطاء رأس فاتح اللون وملابس فضفاضة والإكثار من السوائل والفاكهة والبعد عن الأكلات الدسمة والمخللات والحلوى وغيرها.

ودعا إلى تقريب فترات الري، موضحاً أن درجات الحرارة المرتفعة بشكل مفرط تؤدي إلى إغلاق ثغور أوراق النبات، مما يقلل من امتصاص ثاني أكسيد الكربون ومعدلات التمثيل الضوئي، وبالتالي يتسبب في تأخير نمو النبات. «المركز الوطني للبحوث الزراعية المزارعين ومربي الثروة الحيوانية»، قال في بيانات حديثة إن ارتفاع درجات الحرارة مع انخفاض الرطوبة قد يؤدي إلى زيادة الإجهاد المائي في النباتات، مما يؤدي إلى الذبول وانخفاض النمو، وإن التفاوت الكبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار يؤدي إلى اختلال الضغط عن طريق التسبب في فقدان الماء بسرعة خلال النهار، ما يؤثر سلباً على المحاصيل.

تاجر خضار في سوق بالعاصمة عمّان (Getty)

أخبار العرب

عُمان وتونس توقّعان اتفاقية للخدمات الجوية

وقّعت سلطنة عُمان اتفاقية للخدمات الجوية مع جمهورية تونس، تحديثاً لاتفاقية سابقة موقعة بين حكومتي البلدين عام 1985. ومثلت هيئة الطيران المدني العُمانية السلطنة في توقيع الاتفاقية بالعاصمة تونس؛ وفق وكالة الأنباء العمانية، حيث وقع الاتفاقية رئيس الهيئة نايف بن علي العبري، بحضور الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل التونسية سارة زعفراني الزنزري، وسفير سلطنة عُمان المعتمد لدى تونس هلال بن عبد الله السناني.

وتقوم الاتفاقية المحدثة على أسس ومبادئ الأجواء المفتوحة بين البلدين، وتسمح لشركات الطيران بتشغيل أي عدد من الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين الشقيقين.

وتهدف الاتفاقية إلى تنظيم الجوانب التشغيلية والفنية بما يخدم المصالح المشتركة في مجال تنظيم خدمات النقل الجوي بين الجانبين.

وتتضمن الاتفاقية 23 مادة، بالإضافة إلى ملحق خاص بجدول الطرق الجوية بين البلدين.

3 مليارات دولار تحويلات العاملين بقطر

انخفضت قيمة تحويلات العمالة في دولة قطر إلى الخارج في الربع الأول من عام 2024 بنحو 5,37% سنوياً، بينما ارتفعت التحويلات على أساس ربعي 7,08%. سجلت تحويلات العمالة الوافدة بقطر إلى الخارج في أول ثلاثة أشهر بالعام الحالي 10,560 مليارات ريال (2,981 مليار دولار)، مقابل 11,159 مليار ريال (3,150 مليارات دولار) بالربع الأول من عام 2023.

وقياساً بمستوى التحويلات في الربع الرابع من عام 2023 البالغ 9,862 مليارات ريال، فقد ارتفعت التحويلات بنحو 7,08%؛ وفق مسح مصرف قطر المركزي، الصادر أمس الأحد.

ولفت المسح إلى أن قيمة التحويلات الوافدة إلى قطر وصلت في الربع الأول من 2024 إلى 4,024 مليارات ريال، بزيادة 22,76% عن مستواها في الربع ذاته من العام السابق البالغ 3,278 مليارات ريال، كما نمت ربعياً بـ4,68%.

تقارير عربية

اسواق

مصر: إغلاق المحلات مبكراً يهدد التجارة والسياحة

القاهرة ـ **عادل صبري**

تبدأ الحكومة المصرية، اليوم الاثنين، تطبيق قرار إغلاق المحلات التجارية والترفيهية في العاشرة مساء، في أنحاء البلاد، وسط حالة من الغضب، وتوقع خسائر فادحة لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية والخدمية، التي تعاني ركوداً في المبيعات والإنتاج، للعام الرابع تواليا. قررت الحكومة إغلاق المقاهي والمحلات التجارية والترفيهية ووقف الأنشطة بالأندية في العاشرة مساء، مع السماح لمحلات البقالة والمطاعم بالعمل حتى الواحدة صباحاً، والصيدليات العمل بنظام التناوب لفترات ليلية. يحيط القرار غموضٌ حول مصير الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل لفترات ليلية، وتعاني تعدد فترات انقطاع التيار الكهربائي، على مدار اليوم. أكد بيان لرئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، أن قرار إغلاق المحلات التجارية، جاء بعد تلقيه مجموعة من المقترحات حول مواجهة أزمة انقطاعات الكهرباء التي بلغت ثلاث ساعات يومياً خلال الأسبوع الماضي، مؤكداً أن تطبيقه مع بداية شهر يوليو/ تموز الجاري، يستهدف ترشيد استهلاك الكهرباء، ومواجهة تخفيض الأحمال، بتنسيق بين وزارتي الكهرباء والتنمية المحلية.

> عقوبات مالية في حالة عدم التزام أصحاب الشركات بقرارات الإغلاق

أكد مدبولي أن وقف قطع التيار الكهربائي سيتوقف بداية من الأسبوع الثالث في يوليو، مع وصول شحنات إضافية من المازوت والغاز الطبيعي الأسبوع الحالي، من دون أن يبدي أية معلومات حول إمكانية تراجعه عن قرار إغلاق المحلات التجارية والترفيهية في العاشرة مساء.

اعتراضات وخسائر

اعترض أصحاب المحلات السياحية والعامة على القرار، لتسببه زيادة تكاليف التشغيل، في وقت يعانون فيه خسائر فادحة جراء قطع التيار لعدة ساعات يومياً، وعدم انتظام فترات الانقطاعات، ولجوء الجهات الحكومية إلى تخفيف الإضاءة في الميادين والشوارع، بما يثير مخاوف لدى المواطنين من التجوال في الأماكن التجارية والعامة ليلاً، في ذروة الإجازات الصيفية وارتفاع الطلب على المشتريات. تفرض السلطات عقوبات مالية، تصل إلى إلغاء التراخيص بالعمل والسجن في حالة عدم التزام أصحاب الشركات بقرارات الإغلاق.

ينص قانون المحلات العامة على أنه في حالة عدم التزام أصحاب المحلات بالآداب العامة، أو مخالفة شروط السلامة والصحة المهنية والحماية المدنية وتشكيله خطراً على الأمن العام، يتم تغريم كل مخالف بمبلغ لا يقل عن 20 ألف جنيه ولا يزيد عن 50 ألف جنيه (الدولار = نحو 48 جنيهاً)، وفي حالات التكرار تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة. يشير أحد أصحاب المتاجر في وسط القاهرة محمد التهامي إلى أن مواد القانون فضفاضة، بما يمكن موظفي الإدارات المحلية والأجهزة الأمنية في الدولة من تفصيل الاتهام الذي يريدونه في مواجهة أصحاب المحلات، وتتوقف العقوبة على الحالة النفسية والضغوط التي يمارسها كبار المسؤولين على القائمين بكتابة نص الاتهام، لتتحول القضية إلى النيابة والمحاكم المختصة بما يهدد أصحاب المشروعات في أموالهم وحرياتهم.

يؤكد التهامي لـ«العربي الجديد» أن تطبيق الإجراءات الإدارية، في بداية تنفيذها تشهد عادة حملات أمنية مكثفة، وتوقيع غرامات جزافية، موضحاً أنه يفضل إغلاق محله المتخصص في بيع الأدوات الكهربائية والمنزلية، قبل الموعد المحدد رسمياً بدقائق، حتى لا يقع رهينة في أيدي المسؤولين.

مآزق المحلات السياحية

يبدي أعضاء الغرف والمحلات السياحية تفهمهم من قرار إغلاق المحلات العامة والمقاهي في العاشرة ليلاً، مشيرين إلى أن عمل تلك المحلات يبدأ بعد العاشرة مساء، ولا ينتهي قبل الثانية صباحاً، ومنهم من يواصل العمل حتى شروق شمس اليوم التالي مستفيدين من إقبال المستهلكين والسياح على الأنشطة الترفيهية في المناطق السياحية والشاطئية بالمحافظات، والأماكن التي توفر فرص عمل هائلة لطلاب الجامعات والعمال خلال فصل الصيف.

طلب أعضاء الغرف السياحية من أعضاء مجالس الإدارة الجدد الذين تولوا أعمالهم الخميس الماضي، عقد اجتماع عاجل لبحث مطالبة الحكومة باستثناء المحلات السياحية والمدن الشاطئية، من قرار الإغلاق، حتى لا تضطر الشركات إلى تسريح العمالة الموسمية التي تستعين بها خلال موسم السياحة الصيفية.

يبدي مديرو المحلات السياحية دهشتهم من فرض الحكومة والسلطات المحلية، رسوماً هائلة على تشغيل أنشطتهم، على شواطئ النيل وبورسعيد وراس البر والإسكندرية الشهر الماضي، مقابل السماح بالعمل حتى الثانية ليلاً، مشيرين إلى أن القرار سيصيبهم بخسائر فادحة، مع صعوبة تسويق أعمالهم في الفترة النهارية التي تشهد انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي، تصل إلى أربع ساعات يومياً. امتنع أعضاء مجلس في الغرف التجارية عن الإدلاء بآرائهم، في قرار إغلاق المحلات التجارية، بينما عبر أعضاء الشعب في الغرف عن غضبهم من القرار، مهددين بلجوئهم إلى رفع أسعار السلع، لمواجهة الخسائر المترتبة على زيادة تكلفة التشغيل، خاصة الأغذية والمشروبات المبردة، والتي تضطرهم إلى تأجير مولدات كهربائية لمواجهة فترات انقطاع التيار على مدار الساعة.

متاجر سياحية تتخوف من خسائر فادحة (خالد دسوقي/فرانس برس)

الكويت

تداعيات محدودة لانقطاع الكهرباء

مسقط ـ **كريم رمضان**

تواجه الكويت تحديات غير مألوفة في قطاع الكهرباء، إذ شهدت البلاد انقطاعات متكررة للتيار خلال الأيام الماضية، نتجت عن عطل مفاجئ في الشبكة الكهربائية أدى إلى خروج بعض المولدات عن الخدمة. بحسب تقارير محلية، ما أبان عن فجوة كبيرة ترتبط بمدى قدرة البنية التحتية في البلد الخليجي على مواكبة الطلب المتزايد، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف. ويمثل الوضع الحالي تحدياً مؤقتاً قد يصل إلى أزمة هيكلية في قطاع الكهرباء الكويتي إذا لم تتم معالجته سريعاً، بحسب إفادة خبيرين لـ «العربي الجديد»، ما قد تتجاوز تأثيراته الاقتصادية قطاع الطاقة برمته. في ضوء هذه التطورات، أعلنت وزارة الكهرباء والماء الكويتية خطة طوارئ لمعالجة الوضع، تتضمن زيادة الإنتاج المحلي للكهرباء وتفعيل اتفاقيات الربط الكهربائي مع دول المجلس التعاون الخليجي لتعويض النقص الحالي، كما أعلنت مشاريع جديدة لتوسيع شبكة الكهرباء وتحديثها، بهدف تلبية الطلب المتزايد وتحسين كفاءة الشبكة. يشير الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد رمضان، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن انقطاع الكهرباء في بلاده لا يمثل «أزمة» لأنه «عارض مؤقت واضطراري»، نتيجة عطل صيانة مفاجئ في الشبكة الكهربائية أدى إلى خروج بعض المولدات عن الخدمة، ما سبّب إشكالية تواجهها الحكومة، لكنها ليست أزمة تعانيها الدولة. ويوضح رمضان أن الإشكالية تمثلت في إدارة قطع التيار الكهربائي بطريقة عشوائية أحياناً، وهو ما لم يستمر فترة طويلة، مع صدور مؤشرات على عودة إدارة توزيع الأحمال الكهربائية إلى طبيعتها. وأشار إلى أن الإشكال الرئيس في القطع الكهربائي تمثل في حدوثه فجأة من دون تنبيه، لكن تأثيره الاقتصادي يظل محدوداً بمحدودية وقت استمراره الذي لا يصل إلى شهور أو سنوات.

ويضيف رمضان أن إشكالية خروج بعض مولدات الكهرباء من الخدمة ترتبط بموسم الصيف، إذ عادة ما تُوضع المولدات في خطة الصيانة شتاء، باعتباره موسماً للأحمال الكهربائية الأخف بسبب عدم تشغيل مكيفات الهواء، وهي المستهلك الأكبر للطاقة. إزاء ذلك، فإن ما جرى في الكويت خلال الأيام الماضية «ليس مقلقاً على المدى القصير» بحسب تقدير رمضان، لكنه أكد في الوقت ذاته على ضرورة التفاعل مع قطع الكهرباء بطريقة إيجابية وفعالة، تجنباً لتكراره مرة أخرى، خاصة في موسم الصيف المقبل. ومن مقتضيات هذا التفاعل، ضرورة استيعاب زيادة الطلب على الكهرباء خاصة في فصل الصيف، ولا سيما أن الكويت من أكثر مناطق العالم المأهولة حرارة، ومن ثم تزداد الحاجة إلى مكيفات الهواء زيادة مطردة، ما يعني زيادة مطردة في استهلاك الكهرباء، ومع زيادة النمو السكاني يزداد اطراد استهلاك الكهرباء في الكويت، بحسب رمضان، مشيراً إلى أن أهم حلول هذا الوضع يتمثل في زيادة إنتاج الكهرباء محلياً، واستخدام شبكة الربط الخليجي لتعويض النقص الحالي. في إطار معالجة «العرض الطارئ» بحسب توصيف رمضان، فإن اقتصاد الكويت لا يواجه خطراً محدقاً من قطع الكهرباء الأخير، وفق تقديره، لافتاً إلى أن الاستثمارات التي تستهلك طاقة عالية هي أصلاً «مكلفة على الدولة وليس لها أي جدوى اقتصادية، لأن اعتماد أي استثمار على الطاقة المدعومة يعني أنه ليس استثماراً، بحسب قوله. يؤكد رمضان ضرورة عدم اعتماد الاستثمارات على الطاقة المدعومة، لأنها تعني خسارة الحكومة وربح التجار، وهو وضع «غير مقبول منطقياً إلا إذا كان مشروعاً حكومياً بالكامل». بحسب تقرير صدر عن وزارة الكهرباء والماء الكويتية، في يونيو/ حزيران الماضي، فإن الطلب على الكهرباء في البلاد ارتفع بنسبة 7% خلال العام الماضي، ما يضع ضغوطاً إضافية على شبكة الكهرباء القائمة.

يشير الخبير الاقتصادي العراقي، وضاح طه، في تصريحات لـ «العربي الجديد» إلى أن الكهرباء عصب اقتصادي مهم ترتبط به كثير من الأعمال، خاصة المشروعات الصناعية، ولذا تداعيات انقطاع التيار الكهربائي على الصعيد الاقتصادي تكون ذات تداعيات على الإنتاج، وقد تؤدي إلى توقف مصانع كما حصل مؤخراً في مصانع الأسمدة بمصر.

وأشار إلى أن العراق كان بلداً مصدّراً للكهرباء في سبعينيات القرن الماضي، لكن انتشار الفساد الإداري كان أحد أهم الأسباب في عدم استكمال منظومة الطاقة الكهربائية بالبلاد. وبلفت طه، في هذا الصدد، إلى أن حكومة الكويت أخفقت في استخدام الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون الخليجي في تعويض سريع للنقص في الكهرباء لديها، مبيناً أن وضع تداعيات كهذه مكلفة جداً وتؤثر على قطاعات اقتصادية مهمة، خاصة تلك التي تعتمد بكثافة على استخدام الطاقة الكهربائية، مثل مصانع مواد البناء، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف البناء عموماً. يشار إلى أن تقريراً صادراً عن البنك الدولي في إبريل/نيسان الماضي، أفاد بأن انقطاعات الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكلف الاقتصادات المحلية ما يقارب 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

تباين مؤشرات بورصة الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس الأحد، وسط صعود لخمسة قطاعات. تراجع مؤشر السوق الأول «العام» بنسبة تبلغ 0,43%. وانخفض الرئيسي بـ0,44%، بينما ارتفع «الرئيسي 50» بـ0,28% عن مستوى الخميس الماضي. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 37,46 مليون دينار، وزعت على 141,41 مليون سهم، بتنفيذ 9,41 آلاف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات، في مقدمتها صناعية بـ1,26%، في حين تراجعت ستة قطاعات، على رأسها التكنولوجيا بـ2,24%، واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 53 سهماً، على رأسها «عربي قابضة» بـ7,26%، في حين تراجع سعر 60 سهماً، في مقدمتها «سينما» بواقع 13,28%، واستقر سعر 16 سهماً.

أخبار العالم

58 مليار دولار لاستثمارات الذكاء الاصطناعي

قالت مجموعة «إس كيه»، المجموعة الكورية الجنوبية العاملة في مجال تصنيع الرقائق الإلكترونية، أمس الأحد، إنها ستخصص 80 تريليون وون (58 مليار دولار) بحلول عام 2026 للاستثمارات، خاصة في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات. وقالت مجموعة «إس كيه» في بيان لها إن حوالي 20 من الرؤساء التنفيذيين للشركات الرئيسية التابعة للمجموعة اجتمعوا في مركز أبحاثها في إيشيون، على بعد 58 كيلومتراً جنوب شرق سيول، من الجمعة إلى السبت، للتوصل إلى خطط استثمارية للنمو المستقبلي. وقال رئيس مجموعة «إس كيه» تشي تاي ون في الاجتماع: «المجموعة بحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية استباقياً في مواجهة العصر الانتقالي الجديد». وقد شارك في الاجتماع عبر الإنترنت أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة لعقد اجتماعات مع المديرين التنفيذيين للتكنولوجيا الأميركيين.

الصين: الانتهاء من مشروع لنقل وتحويل الطاقة

أعلنت شركة شبكة الكهرباء الوطنية الصينية عن اكتمال مشروع لنقل وتحويل الطاقة بقدرة 220 كيلوفولت أول من أمس، ويقع المشروع في منطقة صناعية لمناجم المعادن النادرة في ولاية هوتان بمنطقة شينجيانغ الإيغورية ذاتية الحكم شمال غربي الصين. تقدر الاستثمارات الإجمالية للمشروع بحوالي 586 مليون يوان (حوالي 82,2 مليون دولار)، ويمتد على طول 210 كيلومترات، ويمر عبر السهول والصحارى والجبال. ويتكون المشروع من محطة فرعية 220 كيلوفولت و560 برجاً. ويبلغ ارتفاع أعلى برج 5390 متراً فوق مستوى سطح البحر، أي أعلى بـ47,3 متراً من أعلى برج سابقاً، الذي يقع في مدينة شيكاتسي بمنطقة شيتسانغ جنوب غربي الصين.

مال وسياسة

تطالب المعارضة التركية برفع الحد الأدنى للأجور على وقع ارتفاع التضخم، فيما تريد الحكومة تحسين معيشة المواطنين من دون زياد ضخّ العملة في الأسواق، بل عبر خطة تزيد الاستثمار والوظائف

معركة الأجور في تركيا

خلاف بين المعارضة والحكومة وسط التضخم

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بينما تسير الحكومة التركية نحو تحسين مستوى المعيشة، عبر طرائق غير مباشرة، كما يقول أنصارها، يزداد الخلاف مع أحزاب معارضة، حول رفع الحد الأدنى للأجور، بعد ما تصفه المعارضة التركية بأنه «فشل الحكومة في خفض نسبة التضخم»، وتهاوي سعر العملة التركية إلى 32,8 ليرة مقابل الدولار، ما بدّد الزيادة التي أقرّت مطلع العام الحالي. بضيف أنصار الحكومة لـ«العربي الجديد» أن رفع الأجور مجدداً سيزيد من المعروض النقدي ويؤثر في خطط الحكومة الرامية إلى تحسين سعر الصرف وخفض التضخم ومكافحة الغلاء. ومنذ الزيادة المقرّة مطلع العام الحالي للحد الأدنى للأجور بنسبة 49%، أعلن وزير العمل والضمان الاجتماعي التركي، فيدات أشيكهان، أن عام 2024 لن يشهد رفعاً جديداً في أجور القطاع الخاص، كما حدث عامي 2022 و2023. وكانت لجنة زيادة الأجور قد رفعت، في يناير/ كانون الثاني الماضي، الحد الأدنى من 11,402 ليرة إلى 17,002 ليرة، لتطاول الزيادة ما نسبته 38% من 16 مليوناً و687 ألف موظف، أي ما يقرب من 6 ملايين و300 ألف، يتقاضون الحد الأدنى للأجور في تركيا، وفق الإحصاءات الرسمية. لكن، يبقى الحد الأدنى للأجور، ورغم رفعه المتكرر من قبل الحكومة، دون المستوى الأدنى للفقر الذي حدده الاتحاد التركي لنقابات العمال «TÜRK-İŞ» بمبلغ 45 ألفاً و686 ليرة، بعد أن أشار إلى ارتفاع تكلفة المعيشة الشهرية للموظف الأعزب إلى 18 ألفاً و239 ليرة. ورأى الاقتصادي التركي، أوزجان أويصال، أن حزب العدالة والتنمية تخلى عن وقوفه إلى جانب الفقراء وبات يدعم التجار والأغنياء، من خلال إعفائهم من الضرائب. وأضاف أويصال في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أن الحزب الحاكم لن يرفع الحد الأدنى للأجور لأنه لا يوجد انتخابات في الأفق اليوم، فمن يراقب أداء الحزب، يرَ أنه كان يرفع الأجور قبل كل استحقاق انتخابي. وأشار الاقتصادي إلى ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى تكاليف المعيشة التي قدّرها بأكثر من 30 ألف ليرة شهرياً «بالحد الأدنى». وكان رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزل، قد طالب برفع الأجور، مشيراً إلى أن «الأوضاع الاقتصادية ستزداد سوءاً قريباً، حيث ستشهد البلاد ارتفاعاً في الأسعار من الإبرة إلى الخيط، وستُفرض ضرائب على كل ما يمكن التفكير فيه».

ورأى رئيس أكاديمية الفكر للدراسات الاستراتيجية وعضو حزب العدالة والتنمية، بأكير أتاجان، أن الحد الأدنى للأجور في تركيا اليوم «مناسب»، ولا حاجة إلى زيادته إن نظرنا إلى أمرين. الأول أنه يوجد أكثر من عامل بكل أسرة «على الأقل»، والعامل الثاني وهو الأهم، أن قلة قليلة «لا نادرة» من الأتراك يتقاضون الحد الأدنى للأجور. واعتبر أتاجان خلال حديث مع «العربي الجديد» أن الزيادة بالحد الأدنى ستزيد المعروض النقدي بالسوق، وتؤثر في خطة الحكومة بخفض التضخم وتحسين سعر الصرف لكونها ستؤدي إلى رفع الأسعار. ولكن من خلال الخطة الاقتصادية العامة، ستتحسن معيشة الأتراك تباعاً، فلو نظرنا إلى خروج تركيا عن «القائمة الرمادية لغسل الأموال» قبل أيام، من جراء الخطة الحكومية، فسنرى أن ثقة الرساميل ستزيد وتأتي الاستثمارات وتتحسن المعيشة، ولو نظرنا إلى الصادرات وتوقعات وصولها إلى 270 مليار دولار هذا العام، فسنرى أماً لا يتحسن سعر الصرف،

وعود بخفض المعدل

أعلنت هيئة الإحصاء التركية عن ارتفاع معدل التضخم في تركيا إلى 75,45% سنوياً، في مايو/أيار الماضي، متجاوزاً التوقعات. وصعدت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 70,1% على أساس سنوي في مايو، مقارنة بـ68,5% في أبريل/نيسان. وقال وزير الخزانة والمالية التركي، محمد شيمشك، بعد بيانات التضخم «لقد أصبح الأسوأ وراءنا»، متوقعاً تباطؤ الانخفاضات الدائمة في التضخم في يونيو/حزيران الماضي، ما قد يؤدي إلى خفض المعدل «بما لا يقل عن 50%» بحلول نهاية الربع الثالث.

سوق في إسطنبول، 11 يونيو 2024 (آل بدبريم/الأناضول)

الحكومة تعوّل على الاستثمار وتنمية الصادرات والسياحة

كذلك فإن جميع المؤشرات تدل على تراجع عجز الميزان التجاري وزيادة الإيرادات السياحية وبدء مسيرة التضخم بالتراجع، بعد وقف رفع سعر الفائدة المصرفية». وتابع أن «الخطة الاقتصادية الاستراتيجية تسير على الطريق الصحيح، ولا يمكن رفع الأجور وزيادة ضخ العملة التركية بالسوق، وبالتالي التأثير في الخطة العامة للحكومة».

ورأى الأكاديمي والاقتصادي، إسلام أوزجان، أنه لا بد من حلول لتحسين مستوى المعيشة، بعد ارتفاع الأسعار وعدم تحقيق وعود تحسين سعر صرف الليرة أو خفض نسبة التضخم، لأن تكاليف المعيشة بتركيا أعلى بكثير من الحد الأدنى للأجور.

وتابع أنه «أمام عدم قدرة أو رغبة الحكومة في رفع الحد الأدنى للأجور سواء للقطاع الخاص أو الحكومي وأمام مطالب الأحزاب المعارضة برفع الأجور، لا بد من حلول وسطية، لا ترهق ميزانية الدولة ولا تؤثر بالقطاع الخاص، وتسعف المستهلك التركي»، معتبراً أن الحل المجدي هو رفع الحد الأدنى للأجور بالنصف الثاني من هذا العام، ولو بنسبة معقولة، توازي نسبة زيادة معاشات المتقاعدين مثلاً، التي يقال إنها سترتفع 25%. وبذلك لا يتأثر قطاع الأعمال كثيراً ولا تتحمل الميزانية أعباءً مرهقة». وأضاف الأكاديمي المستقل أوزجان، أن أسعار كل شيء في تركيا ارتفعت، منذ رفع الحد الأدنى، بداية العام، من أسعار المواد الغذائية وإيجار المنازل، والأهم أسعار الوقود التي انعكست على جميع السلع والمنتجات، لذا لا بد من رؤية تلك الأعباء والوقوف إلى جانب المستهلك، بصرف النظر عن الخطط الكبيرة أو ما تقوله المؤسسات الدولية، أو توصي به، لجهة عدم رفع الأجور وأثر ذلك على سعر الصرف ونسبة التضخم».

وعلق المحلل باكير أتاجان، قائلاً إن سياسة الفريق الحكومي وجدوى رفع الفائدة إلى 50% ستبدأ آثارهما بالظهور من الربع الثالث، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن الأسواق بحاجة إلى الانتظار إلى نهاية العام المقبل كي تشعر بتأثير رفع الفائدة «وسنرى تراجعاً مستمراً للتضخم، بعد تثبيت سعر الفائدة والتوقعات بتخفيضه بناءً على دراسة السوق وتحليل المصرف المركزي والفريق الحكومي».

التغير المناخي يطوّق شركات التأمين الألمانية

تؤدي الكوارث الطبيعية في ألمانيا إلى ازدياد التحديات أمام شركات التأمين العاملة في البلاد

برلين ـ **شادي عاكوم**

تعرضت ألمانيا أخيراً إلى موجات من العواصف والفيضانات والأمطار الغزيرة التي ضربت عدة ولايات، من بينها بافاريا وبادن فورتمبيرغ وشمال الراين فستفاليا، مخلفة خسائر مالية كبيرة في الممتلكات، ما زاد الضغوط على شركات التأمين في البلاد. وأعرب الخبير والمطور العقاري روبن هاكوبيين، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده بأنه قد يكون من المجدي فرض لوائح ومواصفات تكييف البناء مع العوامل المستجدة للتغيرات المناخية في ألمانيا، مع بذل المزيد من الجهود للوقاية المسبقة، ومن الممكن أيضاً أن يفيد بناء السدود مثلاً، وغيرها من الأنظمة التي تحمي ولو جزئياً من كوارث الفيضانات والمخاطر المماثلة، وكذلك حظر السماح بالبناء على ضفاف الأنهار.

وتفيد التقارير بأن الكوارث الطبيعية في ألمانيا أدت إلى سقوط عدد من الضحايا وإصابة العديد بجروح خطيرة، بالإضافة إلى جعل العديد من المنازل غير صالحة للسكن، وتعريض السيارات والمناطق الزراعية لأضرار بعد غمرها بالمياه. وبسبب هذه الكوارث، يتساءل الكثيرون عن كيفية تعويض شركات التأمين للخسائر، والأهم من ذلك كيفية تقدير التكاليف بعد خسارة العديد من الأصول نسبة تتراوح بين خمس وربع قيمتها، ويتوقع أن تبقى هذه الخسائر حتى بعد مرور خمس سنوات من الكارثة بنسبة 10%، وأن تتلاشى الفوارق تماماً بعد عشر سنوات.

وأكد أستاذ التمويل العقاري في جامعة ريغنسبورغ، شتيفان سيباستيان، في مقابلة مع شبكة «إن تي في» الإخبارية، أن العقارات المتضررة قد تكون غير قابلة للبيع مباشرة بعد الفيضانات، وأنها قد تفقد نسبة كبيرة من قيمتها. ومن الواضح أن التأمين على المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية يشكل جزءاً مهماً من تأمين الممتلكات السكنية أو المحتويات.

تبرز البيانات الرسمية أن مناطق جنوب ألمانيا معرضة خصوصاً لخطر تغير المناخ بسبب قربها من الجبال. وأفادت صحيفة «راينشه بوست» بأن ولايتي بافاريا وبادن فورتمبيرغ هما الأكثر تضرراً حالياً من الفيضانات، واستنفدتا كلياً الأموال الفيدرالية المخصصة لهما في عام 2023، حيث تم تخصيص حوالي 23 مليون يورو لبافاريا و17 مليون يورو لولاية بادن فورتمبيرغ.

ولأن التعويضات من الدولة لا تغطي الجميع بشكل كامل، زاد الطلب على التأمينات الخاصة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الأقساط بنسبة تقدر بحوالي 30% تقريباً.

مع توقعات هيئة الأرصاد الجوية الألمانية بأن يكون الطقس أكثر تقلباً في المستقبل، وزيادة عدد العواصف والأمطار وموجات الحر، يرى الوسطاء أن التأمين ضد الكوارث الطبيعية هو السبيل الوحيد لضمان توفير المساعدة المالية بشكل غير بيروقراطي وفعال في حالات الطوارئ.

ومن المتوقع أن تفرض الكوارث الطبيعية ضغوطاً متزايدة على شركات التأمين في السنوات العشر القادمة بسبب التحولات المناخية القاسية، مما يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة للتكيف.

وحول ذلك، أظهرت صحيفة زود دويتشه تسايتونغ أن الظواهر الجوية المتطرفة وصلت أخيراً إلى أرقام قياسية سلبية جديدة، وأن خبراء من شركة إعادة التأمين «سويس ري» أبرزوا أنه كان هناك 142 عاصفة في جميع أنحاء العالم في عام 2023، بما في ذلك ثلوج وانهيارات أرضية وفيضانات. وقال كبير الاقتصاديين في الشركة المذكورة، جيروم جان هاغيلي، إن النتيجة مليارات الدولارات من الخسائر المؤمّن عليها. وما يقلق شركات التأمين حالياً هو أن الأضرار الناجمة عن العواصف في عام 2023 كلفت أكثر من 100 مليار دولار للعام الرابع تواليا، منذ عام 1994 زادت الخسائر بمعدل ضعفي سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التطور المثير يبيّن أن الأضرار، بعد تعديلها وفقاً للتضخم، زادت 5,9% سنوياً، في حين أن الناتج المحلي العالمي لم ينمُ إلا بنسبة 2,7%.

أوضحت القناة الثانية في التلفزيون الألماني «زد دي أف» أخيراً، أن شركات التأمين تطالب الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بالوقاية من التأثيرات المناخية، لمنع الارتفاع الحاد في أقساط التأمين، وباتخاذ حزمة من التدابير تتألف مع الوقاية والتكييف مع الظواهر المناخية. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، فرض تجميد البناء في مناطق الفيضانات.

ارتفاع كلفة التأمين 30% تقريباً بسبب الكوارث الطبيعية

آثار الفيضانات في ألمانيا، 4 يونيو 2024 (Getty)

الاقتصاد أولوية في الانتخابات الفرنسية

باريس ـ **العربي الجديد**

يسيطر الاقتصاد على برامج المتنافسين في الانتخابات الفرنسية، وتسود التوقعات أن تتعرض المالية العامة الفرنسية لمزيد من الضغوط بغضّ النظر عن نتيجة الانتخابات البرلمانية المبكرة التي بدأت بجولة أولى من التصويت الأحد. ووعدت جميع الأحزاب الرئيسية بإنفاق جديد، لكن خططها لتغطية النفقات تفتقر إلى التفاصيل وفق «فرانس برس»، فيما يمرّ الاقتصاد الفرنسي في تحديات واسعة. ويشرح موقع بلومبيرغ أنه منذ أن دعا ماكرون إلى إجراء انتخابات مبكرة هذا الشهر، كانت الأسواق متوترة، فيما الاتجاه سيكون اقتراض المزيد من الأموال، بغضّ النظر عمّن سيشكل الحكومة المقبلة. ويتعين على البنك المركزي الأوروبي أن يقيّم التداعيات في الأسواق المالية، حيث اتسع الفارق بين عائدات السندات الحكومية الفرنسية والألمانية بشكل كبير فعلاً، وهو ما يستحضر أزمة الديون الأوروبية في العقد الماضي، ويثير المقاشة حول ما إذا كان ينبغي لصنّاع السياسات أن يتدخلوا.

تقول الترجيحات إن الاقتراض سيتزايد بغضّ النظر عن النتائج

وكانت الحكومة المنتهية ولايتها قد وعدت بخفض العجز في الميزانية من 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي إلى سقف الاتحاد الأوروبي البالغ 3% بحلول عام 2027، وهو هدف قد يكون بعيد المنال بعد التصويت الذي سيختتم بجولة ثانية في 7 يوليو/تموز وفق «فرانس برس». ويريد التجمع الوطني اليميني خفض ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الطاقة في يوليو/تموز، التي يقول إنها ستكلف سبعة مليارات يورو لبقية هذا العام و12 مليار يورو في عام كامل. ويتوقع الحزب تحقيق مكاسب كبيرة من خلال زيادة الضريبة على الأرباح الاستثنائية من منتجي الطاقة واستبدال ضريبة الحمولة على أصحاب السفن بضريبة الشركات العادية، على الرغم من أن الأرباح الهائلة التي حققها هذا القطاع في السنوات الأخيرة من المرجّح أن تتراجع. ويريد التجمع أيضاً إلغاء خفض مدة إعانات البطالة المستحقة اعتبارا من يوليو، وهي الخطوة التي تقول الحكومة المنتهية ولايتها إنها ستكلف أربعة مليارات يورو. أما تحالف الجبهة الشعبية الجديدة (تضم الاشتراكيين، والخُضر، والشيوعيين، و«فرنسا الأبية») فإن خطواته الأولى ستشمل زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 10%، وتوفير وجبات غداء مدرسية مجانية وإمدادات ووسائل نقل مع زيادة دعم الإسكان بنسبة 10%.

ويقول التحالف إنه يستطيع تغطية التكلفة من خلال جمع 15 مليار يورو من خلال ضريبة على الأرباح، التي لم يتم تفصيلها بعد، وإعادة فرض ضريبة الثروة على الأصول المالية، أيضاً بمبلغ 15 مليار يورو.

وفي حين أن حزب الجمهورية التابع لإيمانويل ماكرون ملتزم خفض عجز الميزانية إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، فإن المؤسسات، بدءاً من المدقق الوطني وحتى صندوق النقد الدولي، كانت لديها شكوك جدية حتى قبل الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

ومنذ ذلك الحين، تعهد الحزب بخفض فواتير الكهرباء بنسبة 15% اعتباراً من عام 2025 ومواءمة زيادات المعاشات التقاعدية مع الزيادات في التضخم. ويقول إنه سيرفع أجور القطاع العام، لكن برنامجه لا يحدد مقدار الزيادة. ويظل الحزب ملتزماً عدم فرض زيادات ضريبية واسعة النطاق.

صور قبيل الانتخابات في فرنسا، 24 يونيو 2024 (Getty)

رؤية

عسكرة الرقابة على السلع التموينية المصرية

عبد التواب بركات

أصدر النظام المصري القانون رقم 3 لسنة 2024، ويقضي بإخضاع جرائم السلع التموينية للقضاء العسكري. وينص القانون الجديد على منح ضباط القوات المسلحة وضباط الصف جميع سلطات مأمور الضبط القضائي والصلاحيات المرتبطة بها والمنصوص عليها في القانون. في القانون الجديد، يحتفظ مأمور الضبط القضائي من ضباط القوات المسلحة برتبته العسكرية، ويلتزم القوانين والأعراف العسكرية التي تعتمد التنظيم الهرمي للمؤسسة العسكرية. فالرتبة الأقل تأتمر بالرتبة الأعلى، والرتبة الأعلى تأمر الرتب الأدنى، وهكذا تكون الرتبة العسكرية مقدمة على سلطات مأمور الضبط القضائي. ومن ناحية أخرى، تشارك القوات المسلحة في إقامة معارض دائمة لبيع المنتجات الغذائية بحجة محاربة الغلاء، وتنفيذ مبادرة رئيس مجلس الوزراء لخفض أسعار السلع الغذائية. وتمثل المنافذ العسكرية التابعة للجيش والشرطة 21% من المنافذ التموينية، وفق تصريح وزير التنمية المحلية، ويديرها ضباط برتب عسكرية مختلفة.

وبالتالي فإن إخضاع المنافذ التموينية «التجارية» التابعة للجيش والشرطة لرقابة مأموري الضبط القضائي من ضباط القوات المسلحة، هو تضارب مصالح صريح، يغلّ يد مفتشي التموين «المدنيين والعسكريين من الرتب الأدنى» في الرقابة على منافذ السلع التموينية التي يديرها قادة برتب عسكرية رفيعة وتابعون للمخابرات والقوات المسلحة والشرطة. برر رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان، اللواء أحمد العوضي، وهو مقرر اللجنة التي شكلها البرلمان لبحث مشروع القانون وعرضه على المجلس، إصدار القانون الجديد بزعمه أن القانون ليس جديداً، وأن الرئيس الأسبق محمد مرسي أصدر قانوناً مماثلاً في عام 2013، وفق تصريحه لموقع «الحرة» الأميركي. وبالرجوع إلى نص القانون الذي أصدره الرئيس مرسي، ونص القانون الجديد على الغائه، نجده يختلف تماماً عن القانون الجديد. من ناحية لأن القانون الجديد مطلق ودائم، أما قانون مرسي فكان مرتبطاً بإجراء دستوري بذاته، وهو الانتخابات التشريعية، ومؤقتاً بالانتهاء من الانتخابات فقط. ثانياً، وهو الأهم، أن قانون مرسي اشترط اختصاص القضاء المدني «العادي» وليس «العسكري» في الفصل في الوقائع التي يحررها ضباط الجيش وغيرهم ممن حاز الضبطية القضائية.

إذ نصت المادة الأولى على: «تدعم القوات المسلحة أجهزة الشرطة وبالتنسيق الكامل معها في إجراءات حفظ الأمن، وحماية المنشآت الحيوية في الدولة حتى انتهاء الانتخابات التشريعية». ونصت المادة الـ 3، على أن «يختص القضاء العادي بالفصل في الوقائع التي حررت عنها هذه المحاضر»، وهو ما لا يذكره رئيس لجنة الدفاع بالبرلمان. أما القانون الجديد، فينص في مادته الرابعة على أن «تخضع الجرائم التي تقع على المنشآت والخدمات التي تسري عليها أحكام هذا القانون لاختصاص القضاء العسكري».

وقد فشلت الحكومة في ضبط الأسعار من خلال «اللجنة العليا لمراقبة الأسعار» التي شكلتها في 8 ديسمبر سنة 2022 بهدف وضع سعر عادل لعدد 15 من السلع الاستراتيجية، ومنها: السكر، والأرز، والدقيق، والمعكرونة، والشاي، والزيوت بأنواعها، والبيض، والدواجن، واللحوم. ورغم عمل اللجنة، ظلت الأسعار ترتفع حتى وصلت إلى ذروتها الحالية، وهي واحدة من أعلى الأسعار في العالم بشهادة مؤسسات دولية. وما لم ترجع منظومة البطاقات التموينية إلى دورها الجاد في تحقيق جزء مهم من العدالة الاجتماعية وتوازن الأسعار من خلال توفير احتياجات المواطن من السلع الأساسية المحددة والمحدودة في هذه الظروف على الأقل، وهي الخبز والأرز والسكر والزيت، فإن عسكرة الضبطية القضائية وإقحام المؤسسة العسكرية في الرقابة على الأسواق الخالية من السلع لن يحلا أزمة ارتفاع الأسعار في مصر. وقد فشلت الحلول الأمنية في ضبط سعر السكر، على سبيل المثال، الذي وصل سعره إلى 50 جنيهاً للكيلوغرام، لسبب بسيط هو أن الحكومة تحارب زراعة قصب السكر وتفضل أن تستورد كل سنة 800 ألف طن من السكر بسعر 800 دولار للطن.

من ناحية أخرى، فإن ظاهر القانون يشي بأن منظومة السلع التموينية تستحق الحماية العسكرية لأنها تؤدي دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الأمن الغذائي، أحد مكونات الأمن القومي وأهم مقومات الاستقرار الاجتماعي بتوفير السلع الغذائية الأساسية للطبقة الفقيرة والمتوسطة بأسعار رمزية. واقتصر الدعم في نهاية المطاف على «الدعم النقدي» وقيمته 50 جنيهاً مقطوعة، وكانت تعادل ثلاثة دولارات حتى مارس/آذار 2022، انخفضت قيمتها الشرائية إلى ما يعادل الدولار الواحد تقريباً بعد تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار من نحو 16 إلى 48,5 جنيهاً. حتى إن هذا المبلغ أصبح لا يكفي إلا لشراء كيلوغرام سكر واحد بسعر 12,6 جنيهاً. وزجاجة زيت سعة 800 ملليتر بسعر 30 جنيهاً وصابونة تواليت وزن 125 غراماً بسعر 7,5 جنيهات. وبالتالي، فقد جاء القانون متأخراً وبعد فوات الأوان، وما تبقى مما كان يسمى «السلع التموينية» لا يستحق أن يصدر بشأنه قانون يزج بالمؤسسة العسكرية وضباط الجيش في أتون الرقابة والتفتيش على 35 ألف مخبز تمويني تنتج الخبز البلدي المدعم، و33 ألف بقالة توزع السلع التموينية، وما يتبع ذلك من تحميل المؤسسة العسكرية وزر تردي منظومة السلع التموينية وتآكلها، وينال من مكانة الجيش التي تراجعت كثيراً بعد توريطه في دولاب الاقتصاد منذ 2013.

في يوم صدور القانون، أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً أكدت فيه أن مصر تواجه أزمة مالية متفاقمة وارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن الانكماش الاقتصادي المستمر منذ سنوات عدة، فيما حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي ردت باستمرار على المعارضة والانتقادات من خلال مضايقة وسجن منتقدي خياراتها السياسية والاقتصادية التي أدت إلى اتساع الفقر والديون الخارجية غير المسبوقة، وكذلك الذين انتقدوا التوسع الكبير في مشروعات الشركات العسكرية العملاقة وغير الشفافة. واعتبرت المنظمة الدولية القانون ترسيخاً لسيطرة الجيش على الحياة المدنية، واستراتيجية لاحتواء السخط المتزايد على إخفاقات الحكومة المصرية الذريعة في دعم الحقوق الاقتصادية والسياسية الأساسية وضمانها. وأكدت أن الأزمة المالية في مصر لن تُحَلّ بمحاكمة المزيد من المصريين في محاكمات عسكرية طارئة، وحبسهم. وهي شهادة من منظمة دولية عريقة تفضح فشل وفاشية سياسات النظام المصري الحاكم.